الأمم المتحدة

A/AC.109/2007/11

الجمعية العامة

Distr.: General
27 March 2007
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

توكيلاو

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	لمحة عامة	١-٣	٣
ثانيا –	التطورات الدستورية والسياسية	٤-١٩	٤
ثالثا –	العلاقات الخارجية	٢٠-٢٤	٨
رابعا –	الأحوال الاقتصادية	٢٥-٤٤	٩
	ألف – التطورات الاقتصادية	٢٩-٣٨	١٠
	باء – الخدمات العامة	٣٩	١٣
	جيم – النقل والاتصالات	٤٠-٤٣	١٤
	دال – الطاقة الكهربائية	٤٤	١٥
خامسا –	الأحوال الاجتماعية	٤٥-٤٨	١٥
	ألف – التعليم	٤٥	١٥

190407 180407 07-28446 (A)

باء – الصحة ٤٦-٤٧ ١٦

جيم – وضع المرأة ٤٨ ١٧

سادسا – نظر الأمم المتحدة في المسألة ٤٩-٥٤ ١٧

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ٤٩-٥١ ١٧

باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ٥٢-٥٣ ١٨

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ٥٤ ١٨

سابعا – مركز الإقليم مستقبلا ٥٥-٥٩ ١٨

ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة ٥٥-٥٦ ١٨

باء – موقف شعب توكيلاو ٥٧-٥٩ ١٩

أولا – لمحة عامة

١ – توكيلاو[1] إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تتولى إدارته نيوزيلندا ويتألف من ثلاث جزر مرجانية صغيرة في جنوب المحيط الهادئ (فاكاوفو ونوكونونو وأتافو). وتبلغ مساحته الإجمالية ١٢,٢ كيلومترا مربعا تقريبا. وفاكاوفو هي أقصى هذه الجزر المرجانية جنوبا، وتبعد عنها نوكونونو بمسافة ٥٠ كيلومترا تقريبا، بينما تقع أتافو على بعد ١٠٠ كيلومتر تقريبا من نوكونونو. وتتكون كل جزيرة مرجانية من قطاعات من الأرض لا يزيد عرض الواحد منها عن ٢٠٠ متر ولا يتجاوز ارتفاعها عن مستوى سطح البحر خمسة أمتار. وإقليم ساموا الواقع على بعد ٤٨٠ كيلومترا جنوبا هو أقرب إقليم كبير مجاور، والميناء الوحيد الذي يربط توكيلاو بالعالم الخارجي.

٢ – وأهالي توكيلاو هم بولينيزيون تربطهم بساموا وشائج لغوية وأسرية وثقافية. وفي التعداد السكاني الخمسي الأخير، الذي أجري في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بلغ عدد السكان المقيمين بصورة قانونية في الإقليم ١ ٤٦٦ نسمة. ويشمل هذا العدد جميع الأشخاص المقيمين بصورة معتادة في توكيلاو ممن كانوا موجودين في الإقليم ليلة إجراء الإحصاء (باستثناء الزوار)، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يقيمون عادة في توكيلاو ولكنهم كانوا في الخارج بصورة مؤقتة للعمل في خدمة الحكومة أو لتلقي التعليم أو العلاج، وهو ما يعد أمرا معتادا في هذا الإقليم. وقد سجل تعداد عام ٢٠٠١ عدد سكان يبلغ ١ ٥٣٧ نسمة، من بينهم كل الموجودين في توكيلاو ليلة إجراء التعداد، بالإضافة إلى من تم إحصاؤهم في آبيا، ساموا. وكان عدد السكان المسجلين في كل جزيرة مرجانية عام ٢٠٠٦ كما يلي: أتافو، ٥٢٤؛ فاكاوفو، ٤٨٣؛ نوكونونو، ٤٢٦. وتم تسجيل ٣٣ موظفا حكوميا إضافيا من توكيلاو، بما في ذلك أفراد أسرهم المباشرة، في آبيا، ساموا، حيث يوجد مكتب الاتصال الذي تحتفظ به توكيلاو في آبيا. وقد دفعت القيود التي تفرضها الحياة في الجزر المرجانية وقلة الفرص المتاحة زهاء ١٢ ٠٠٠ من سكان توكيلاو إلى الإقامة في الخارج، وبخاصة في نيوزيلندا وساموا.

٣ – ولم يسبق قط أن كان لنيوزيلندا ممثل مقيم في الإقليم. والمسؤول النيوزيلندي، الذي يتولى إدارة شؤون توكيلاو هو المدير، ويُعيِّنه وزير الخارجية والتجارة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عُيِّن مدير جديد، هو دافيد بيتون. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠١،

(١) استقيت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من المصادر المنشورة، بما فيها مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

عندما نقلت مسؤولية الخدمات العامة إلى الإقليم، كان هناك أيضا مفوض للخدمات العامة لتوكيلاو يقيم في نيوزيلندا.

ثانيا – التطورات الدستورية والسياسية

٤ – كما ورد في ورقات العمل السابقة المتعلقة بمسألة توكيلاو (انظر A/AC.109/2001/5 و A/AC.109/2002/6 و A/AC.109/2003/10 و A/AC.109/2004/8 و A/AC.109/2005/3)، تستمد عملية التطوير الدستوري الحالية من القرار الذي اتخذه مجلس الفونو العام (الهيئة النيابية الوطنية) في عام ١٩٩٨ باعتماد تقرير شامل معنون ''بيت توكيلاو الحديث'' تناول المسألة الأساسية التي تواجه توكيلاو، في سعيها إلى وضع إطار دستوري: وهي كيفية بناء هيكل للحكم ونظام إداري يناسبان دولة تتمتع بالحكم الذاتي تقوم على أساس من الجزيرة أو القرية والعادات التقليدية في اتخاذ القرارات.

٥ – وفي ما يتعلق بالهيكل التشريعي، وطبقا للتوصيات الواردة في تقرير ''البيت الحديث'' الصادر عام ١٩٩٨، وضع نظام انتخابي جديد لمجلس الفونو العام سنة ١٩٩٩. وجرى استعراض مسألة التمثيل في مجلس الفونو العام مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، واتخذت قرارات بشأن طريقة تعيين رئيس مجلس الفونو العام، ودور ومسؤوليات مجلس الستة للحكومة القائمة، وهو من الناحية الفعلية بمثابة الحكومة التنفيذية في الأوقات التي لا يكون فيها مجلس الفونو العام منعقدا. ويتألف المجلس من ثلاثة من الفيبول (ممثل لكل قرية)، وثلاثة من البولينوكو (عمدة كل قرية).

٦ – ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصبحت المقاعد التشريعية تتناسب مع عدد السكان في كل جزيرة. وهكذا، فإن مجلس الفونو العام الجديد، الذي حل محل الهيكل السابق المؤلف من ١٨ عضوا (٦ أعضاء لكل جزيرة)، يتألف من ٢٣ عضوا، وتحظى أتافو فيه بـ ٨ مندوبين وفاكاوفو بـ ٨ مندوبين ونوكونونو بـ ٧ مندوبين. وقد جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الانتخابات التي تُعقد كل ثلاث سنوات لانتخاب ممثلي القرى في الجزر (الفيبول) والمندوبين الآخرين في مجلس الفونو العام. وقد سبق لكل عضو (فيبول) ممن تم انتخابهم مؤخرا أن شغل هذا المنصب مرتين أو أكثر. ويجري سنويا التناوب بين الممثلين (الفيبول) الثلاثة على منصب رئيس الحكومة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، تولى كولووي أوبريان المنصب لتلك السنة. وخلفه كوريسا ناساو في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٧ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عقدت في ويلينغتون أولى المناقشات بشأن وضع إطار جديد للعلاقة بين نيوزيلندا وتوكيلاو، وذلك استنادا إلى دراسات أولية حول دستور

توكيلاو قام بتمويلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منتصف التسعينيات. وبعد إجراء مشاورات إضافية، اتفق على بيان بشأن مبادئ الشراكة في اجتماع مجلس الفونو العام المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ووافقت عليه حكومة نيوزيلندا بعد ذلك. ووفر اتفاق الشراكة الإطار المتوسط إلى الطويل الأجل الذي يمكن من خلاله العمل على تحقيق التطورات في المجال الدستوري وغيره في توكيلاو. وعالجت الوثيقة مسألة إدارة الشراكة، وحق توكيلاو في تقرير المصير، ولغة توكيلاو وثقافتها، والجنسية النيوزيلندية، والقيم المشتركة، والمساعدة الاقتصادية والإدارية، وتنسيق الخدمات المقدمة إلى توكيلاو، والدفاع والأمن، والشؤون الخارجية، وجالية أبناء توكيلاو في نيوزيلندا. وفي الوقت نفسه، وافقت حكومة نيوزيلندا على خطة لدعم توكيلاو عرفت باسم خطة المساعدة الإدارية. وجوهر هذه الخطة هو أن توجيه تعليمات رسمية لجميع الهيئات الحكومية في نيوزيلندا للنظر في تقديم المساعدة لتوكيلاو في إطار اختصاص كل منها. ووضعت الترتيبات لتقوم وحدة توكيلاو في ويلينغتون بدور جهة الاتصال والتنسيق فيما يتعلق بهذه الخطة.

٨ - وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الفونو العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وافق أيضا على أن تتولى مجالس القرى الثلاثة المسؤولية الكاملة عن جميع الخدمات العامة في جزرها، وحدد تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موعدا لانجاز ذلك الهدف. واستُمِد هذا القرار من اتفاق سابق بشأن النهج المعروف باسم بيت توكيلاو الحديث (انظر الفقرة ٤ أعلاه) يكون بموجبه مجلس الشيوخ التقليدي، في كل جزيرة، الأساس الذي يُستند إليه في أي هيكل للحكم في المستقبل. وبموجب ذلك الترتيب، تفوض مجالس القرى الثلاث لمجلس الفونو العام سلطة إدارة تلك الأنشطة على الصعيد الوطني (للإطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن عملية استعراض الخدمات العامة لتوكيلاو قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، (انظر الوثيقة A/AC.109/2005/3). أما الجانب المتبقي من مشروع البيت الحديث المعروف باسم''أصدقاء توكيلاو''، أي إطلاع جالية أبناء توكيلاو في نيوزيلندا والأطراف الأخرى المعنية على ما يستجد من تطورات، فيضطلع به حاليا مكتب الحكومة القائمة لتوكيلاو الموجود في آبيا ووحدة العلاقات الخاصة الجديدة الموجودة في ويلينغتون. ويعمل في هذه الوحدة، التي تضطلع بمسؤولية علاقة نيوزيلندا بتوكيلاو، موظفون من وزارة الخارجية ومن وكالة التنمية الدولية تحت رئاسة المدير، دافيد بايتون.

٩ - وفي الاجتماع الذي عقده مجلس الفونو العام في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، اتخذ أيضا قرارا رسميا بتوافق الآراء، وبتأييد من جميع مجالس القرى الثلاثة، بـ ''تأييد الحكم الذاتي ضمن الارتباط الحر بنيوزيلندا بوصفه الخيار الذي سيجري الآن بحثه بنشاط مع حكومة نيوزيلندا''. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من السنة ذاتها، اعتمد مجلس الفونو العام ورقة أوصت

بها لجنته الخاصة المعنية بالدستور، وضمت كل العناصر الرئيسية المتوقع أن يتضمنها الدستور في نهاية المطاف. وقد جاء ذلك عقب عملية مشاورات مستفيضة أجرتها دائرة الخدمات العامة في توكيلاو في جميع الجزر الثلاث. وتستند الورقة إلى الممارسات العرفية والقواعد المكتوبة لمجلس الفونو وأجزاء من قانون نيوزيلندا.

١٠ - وتم التوصل إلى اتفاق في اجتماع مجلس الفونو العام المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها لتنفيذ قرار البحث بنشاط في مسألة تأييد الحكم الذاتي ضمن الارتباط الحر بنيوزيلندا. وشملت هذه الخطوات إجراء سلسلة مناقشات: مع كبار المسؤولين في ويلينغتون وآبيا، كما ذكر أعلاه؛ وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في بابوا غينيا الجديدة، في أيار/مايو ٢٠٠٤ أثناء قيام اللجنة بالنظر في حالة توكيلاو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وخلال مداولات مجلس الفونو العام والقرى؛ وفي العديد من الاجتماعات التي عقدت في توكيلاو وساموا وشارك فيها المدير؛ وفي الاجتماعات التي عقدت مع المستشار الدستوري لتوكيلاو، توني آنغيلو، و كبار المسؤولين في توكيلاو والقيادة السياسية؛ وفي عدد من الاجتماعات التي عقدت مع جاليات توكيلاو فيما وراء البحار، في نيوزيلندا وساموا وساموا الأمريكية وهاواي وأستراليا.

١١ - وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، زارت رئيسة وزراء نيوزيلندا توكيلاو، حيث رحبت بقرارات توكيلاو الأخيرة بشأن وضعها السياسي في المستقبل، وأكدت صداقة نيوزيلندا ودعمها المتواصلين للإقليم وهو يمضي نحو نيل حق تقرير المصير.

١٢ - وتواصل النظر في مشروع الدستور في اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بالدستور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ومجلس الفونو العام. وأيده مجلس الفونو العام في آب/أغسطس ٢٠٠٥، كأساس للعملية المقترحة لتقرير المصير. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اتخذ مجلس الفونو العام عددا من القرارات بشأن مشروع الدستور والإطار التشريعي لتوكيلاو. وتم أيضا التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات سن القوانين، ودور الهيئة الاستشارية الدستورية، والجهاز القضائي، والصندوق الاستئماني الدولي الذي أنشئ مؤخرا.

١٣ - وبدعوة من رئيسة الوزراء، قام مجلس الحكومة القائمة في توكيلاو بزيارة لنيوزيلندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لإجراء مناقشات سياسية رفيعة المستوى بشأن التطورات السياسية الأخرى في توكيلاو. وقد اجتمع المجلس مع الحاكم العام، ورئيسة الوزراء، ووزير الشؤون والتجارة الخارجية، ومع زعيم المعارضة. وعقد المجلس أيضا سلسلة من الاجتماعات مع جاليات أبناء توكيلاو الرئيسية في نيوزيلندا. وقام المجلس بزيارة رسمية أخرى لنيوزيلندا في

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، واجتمع مرة أخرى مع جاليات أبناء توكيلاو الرئيسية في نيوزيلندا.

١٤ - ووافق مجلس الفونو العام في اجتماعه الذي عقده في آب/أغسطس ٢٠٠٥ على نص مشروع معاهدة الارتباط الحر بين توكيلاو ونيوزيلندا كأساس لعملية تقرير المصير. وعين المجلس أيضا لجنة للترجمة وهيئة للاستفتاء. ووافق مجلس الفونو العام فيما بعد، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على ترجمات مشروع قواعد الاستفتاء (بما في ذلك موعد إغلاق باب تسجيل الناخبين، وهو ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) ، وحدد الأيام من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ كمواعيد لإجراء الاستفتاء. ووافق المجلس على أن تكون أغلبية الثلثين العامة من الأصوات الصحيحة للناخبين هي الأغلبية اللازمة لتغيير وضع توكيلاو، كما قرر أن يجري الاستفتاء بالتتابع في آبيا والجزر الثلاث.

١٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، دعت حكومة نيوزيلندا رسميا، نيابة عن توكيلاو ونيوزيلندا، الأمم المتحدة لمراقبة عملية تقرير المصير، وأشارت إلى أن وجود ممثلين عن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار سيحظى بالترحيب أيضا.

١٦ - وقد عقد الاستفتاء لتقرير وضع توكيلاو المقبل، حسب الخطة الموضوعة، حيث جرى التصويت على الاستفتاء آبيا في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٦، (بالنسبة لأبناء توكيلاو المؤهلين والمقيمين في ساموا)، وفي أتافو ونوكونونو وفاكاوفو (توكيلاو) في ١٣ و ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ على التوالي.

١٧ - وقد صوت ستون في المائة من مجموع الناخبين المسجلين من أبناء توكيلاو لصالح الحكم الذاتي ضمن الارتباط الحر بنيوزيلندا. على أن هذه النسبة المئوية لم تكن كافية لتلبية أغلبية الثلثين اللازمة. وإذا ترجمت هذه النسبة إلى أرقام، فقد بلغ مجموع عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم ٥٨٤ ناخبا (أي ما يساوي ٩٥ في المائة)، وبلغ عدد المؤيدين ٣٤٩ ناخبا وعدد المعارضين ٢٣٢ ناخبا. وقد استبعدت ثلاثة أصوات غير صحيحة. وأجري التصويت في حضور بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة، والتي اعتبرت أن عملية التصويت تتمتع بالمصداقية وتعكس إرادة الشعب. وقد مثل السفير روبرت أيسي من بابوا غينيا الجديدة، اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، طوال عملية الاستفتاء. وكان يرافقه ممثل لوحدة إنهاء الاستعمار بإدارة الشؤون السياسية. وقد حضر أيضا من الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات ممثلون عن شعبة المساعدة الانتخابية، من المقر ومن فيجي على حد سواء.

١٨ - وبعد عقد الاستفتاء، اتفق مجلس الحكومة القائمة وحكومة نيوزيلندا على ترك برنامج الاستفتاء مطروحا على طاولة البحث لمواصلة النظر فيه مستقبلا. وعقب مشاورات

بين مجلس الحكومة القائمة والقرى الثلاث ومجلس الفونو العام، اتخذ مجلس الفونو العام في آب/أغسطس ٢٠٠٦ قرارا بتوافق الآراء بعقد استفتاء ثان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ حول تقرير المصير لتوكيلاو. وسيظل الدستور ومشروع المعاهدة، المشار إليهما عادة باسم ''مجموعة مواد تقرير المصير''، على حالهما، كما أن الحد القانوني المعين لقبول أي اقتراح سيظل أغلبية الثلثين – أي ٦٦ في المائة من الأصوات زائد صوت واحد.

١٩ – وقد طلبت توكيلاو مساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي ينشط حاليا في جمع الأموال لهذا الغرض.

ثالثا – العلاقات الخارجية

٢٠ – كما ورد في الفقرتين ٩ و ١٠ من بيان مبادئ الشراكة، ليس لدى توكيلاو حاليا بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، الشخصية القانونية الدولية الكافية لأن تدخل بنفسها في التزامات قانونية دولية رسمية. فنيوزيلندا هي المسؤولة عن الدخول في أي التزامات من هذا القبيل بالنيابة عن توكيلاو، بعد التشاور مع توكيلاو بشأن رغباتها. وتشارك توكيلاو بنفسها في المنظمات الإقليمية والدولية بالقدر الذي تقبل به تلك المنظمات.

٢١ – وتوكيلاو عضو في وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ، وجماعة جنوب المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، انضمت توكيلاو كعضو منتسب إلى لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ. وفي أواخر ذلك الشهر، حضر رئيس حكومة توكيلاو اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ، حيث جرى الترحيب بانضمامها إليه لتشارك في أعماله ذلك لأول مرة بصفة مراقب. وتقرر منذئذ أن تحتفظ توكيلاو بصفة المراقب إلى أن يأتي الوقت الذي تمارس فيه حقها في تقرير مصيرها. وفي ذلك الاجتماع، أيد أعضاء منطقة المحيط الهادئ الإقليميون والأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومجموعة المساعدة الإنمائية للدول الأفريقية ودول الكاريبي ودول منطقة المحيط الهادئ، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، من حيث المبدأ، تقديم طلب للانضمام إلى اتفاق كوتونو من جانب توكيلاو المتمتعة بالحكم الذاتي (توقعا لأن تكون نتيجة الاستفتاء إيجابية في عام ٢٠٠٦). ومن المفهوم أن هذا الطلب ينتظر الآن نتيجة الاستفتاء الذي سيجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأعرب عدد من البلدان عن الاهتمام بوضع برامج ثنائية للمساعدة التقنية. وتوكيلاو أيضا عضو منتسب في منظمة الصحة العالمية وفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٢٢ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، قام رئيس وزراء ساموا بأول زيارة رسمية إلى توكيلاو، وتم في أثنائها التوقيع على مذكرة تفاهم اتفق فيها الإقليم وساموا على برنامج سنوي للأنشطة في مجالات من قبيل التعليم والنقل البحري والتعاون الاقتصادي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عقدت أول جولة من المحادثات الرسمية مع رئيس وزراء ساموا، كما هو منصوص عليه في مذكرة التفاهم.

٢٣ - وبعد الزيارة التي قام بها في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ المدير العام لأمانة جماعة جنوب المحيط الهادئ إلى توكيلاو، اتفق على أن توكل إلى عضو أقدم في أمانة الجماعة مهمة تنسيق برنامج أنشطة توكيلاو، مع التركيز على الصحة المجتمعية والشباب والمرأة ومصائد الأسماك والتنمية الثقافية.

٢٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، دخلت نيوزيلندا وتوكيلاو في اتفاق مع فرنسا بشأن تعيين الحدود البحرية بين واليس وفوتونا وتوكيلاو. وتدور الآن مناقشات في كيريباس، كما عقدت مناقشات أولية مع جزر كوك وساموا.

رابعا - الأحوال الاقتصادية

٢٥ - تؤدي القيم والممارسات التقليدية والمجتمعية دورا رئيسيا في المساهمة في حالة من الرفاه العام والمساواة في الإقليم، كما تدل على ذلك مبادئ إعادة توزيع الثروة التقليدية (نظام إناتي)، والأهمية التي تعزى إلى دعم مفهوم الأسرة و/أو الأسر الموسعة. ويتطلب تقليد ''إناتي'' إيداع الأغذية والمنتجات في موقع مركزي، ثم توزع الحصص من قبل الموزعين على أساس ''المجموعات المشاركة''. ويوفر هذا المبدأ نظاما مأمونا للتوزيع، ويلبي احتياجات كل فرد من أفراد المجتمع المحلي، بمن فيهم المسنين والأرامل والوالد الوحيد أو الوالدة الوحيدة والأطفال.

٢٦ - وتشمل العقبات الرئيسية التي تعوق النمو الاقتصادي: المعوقات الطبيعية مثل صغر حجم توكيلاو وموقعها المنعزل، والتباعد الجغرافي للجزر المرجانية، وقلة وضعف الموارد الطبيعية، والضعف إزاء الكوارث الطبيعية (مثل الأعاصير). وقد أمكن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي لتوكيلاو بفضل ارتفاع مستوى المساعدات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة.

٢٧ - وتتمتع توكيلاو بخليط فريد من موارد الإيرادات التقليدية والحديثة. وبفضل التمويل الحكومي، تدفع أجور بانتظام للقرويين مقابل مختلف الواجبات القروية التي تتراوح بين التشييد وشحن القوارب إلى تقديم المساعدة إلى مجلس الفونو العام والكيانات العامة الأخرى. وقد أدى نقل الخدمات العامة إلى الجزر المرجانية أيضا إلى زيادة عدد الموظفين العاملين بأجر، وإلى تنمية المهارات أو المؤهلات المتخصصة. وشهدت السنوات القليلة

الماضية زيادة في المشاريع الصغيرة والاهتمام بتوليد الإيرادات النقدية. ومن ناحية ثانية، يفضل الحرفيون الإبقاء على الحرف اليدوية باعتبارها ممارسة ثقافية أكثر من استغلالها في تحقيق مكاسب تجارية. وقد أنفقت استثمارات كثيرة من أجل توسيع نطاق مصائد الأسماك تجاريا طيلة العقد الماضي، إلا أن النهج المفضل لا يزال يتمثل في استغلال مصائد الأسماك الحرفية في تلبية الاحتياجات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى النقل الذي يعول عليه، يجعل المنافسة مع مصائد أسماك ساموا الأقرب إلى الأسواق، مستحيلا تقريبا.

٢٨ - وتعد هجرة الأشخاص المهرة تهديدا مستمرا لاستدامة أي جهد. وبالمقارنة مع الجزر الأخرى المرتبطة ارتباطا حرا مع نيوزيلندا، مثل نيوي وجزر كوك التي تشهد انخفاضا سريعا في أعداد السكان، تمكنت توكيلاو من الاحتفاظ بعدد ثابت من السكان يبلغ ٥٠٠ ١ نسمة. وبالرغم من التراجع في عدد السكان الذي يتضح من التعداد الذي أجري في الآونة الأخيرة، فإن معظم المغادرين لتوكيلاو يغادرونها مؤقتا، لمواصلة تعلميهم أساسا لأن المدارس لا تغطي سوى ١١ سنة دراسية؛ ولأسباب صحية لأن المستشفيات ليست مجهزة إلا بما تتطلبه عمليات الطب العام؛ كما يغادرونها بحثا عن العمل. وتسعى توكيلاو حاليا إلى بناء مدارس ومستشفيات جديدة، واقتناء سفينة جديدة وتقديم خدمات في توكيلاو بمستوى مرض لأي مواطن نيوزيلندي.

ألف - التطورات الاقتصادية

٢٩ - خلال زيارة رئيسة وزراء نيوزيلندا (انظر الفقرة ١١)، تم توقيع اتفاق للدعم الاقتصادي متعدد السنوات بين الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية وتوكيلاو. وقد أعلن عن تمويل إضافي لتحسين خدمات النقل البحري بينما يجري الاضطلاع بدراسة مشتركة لخيارات النقل البحري الطويلة الأجل تقوم بها توكيلاو ونيوزيلندا. وتعهدت رئيسة وزراء نيوزيلندا أيضا بتقديم الدعم إلى صندوق توكيلاو الاستئماني الدولي. والغرض من هذا الصندوق الذي أنشئ رسميا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ هو توفير الأمن على مدى عدة أجيال، وأن يكون مصدرا مستقلا للدخل في توكيلاو. وبفضل المساهمات المقدمة من توكيلاو ونيوزيلندا واستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وصل المبلغ الموجود في الصندوق فعلا إلى ما يربو على ٢٧ مليون دولار نيوزيلندي[٢].

٣٠ - وقد حددت ميزانية توكيلاو العامة للفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بمبلغ يصل إلى ٠٠٠ ٥٠٠ ١٠ دولار نيوزيلندي. والميزانية بكاملها تخضع الآن لسيطرة توكيلاو (في

(٢) في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧،كان الدولار النيوزيلندي يعادل ٠,٦٨ من دولار الولايات المتحدة.

السابق كانت توكيلاو تسيطر على عنصر دعم الميزانية، ولكن ليس على أموال مساعدة المشاريع)، حيث لا تزال نيوزيلندا تمثل المصدر الرئيسي للدعم الاقتصادي. وخلال السنة المالية، قدمت نيوزيلندا منحا إضافية لأغراض خاصة من أجل تحسين خدمات النقل البحري (٠٠٠ ٤٠٠ دولار نيوزيلندي)؛ وبرنامج الانتعاش من آثار الأعاصير (٠٠٠ ٩٠٠ دولار نيوزيلندي)؛ ولتكملة برنامج وطني للإمداد بالطاقة (مليون دولار نيوزيلندي)؛ وتقديم الدعم لعملية التطور السياسي (٠٠٠ ١٥٢ دولار نيوزيلندي).

٣١ - ويجري الآن وضع اللمسات الأخيرة على العمل المنجز بشأن الاستعراض الشامل لاحتياجات توكيلاو من المساعدة الإنمائية، توطئة للمناقشات المقبلة بشأن مستويات الدعم الاقتصادي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. وسيتركز العمل على ترتيبات نقل الخدمات العامة، وعلى أوجه القصور في القدرات في مجال الخدمات العامة. وكجزء من الاستعراض، الذي سيتم بمشاركة كل من توكيلاو ونيوزيلندا، يُتوقع التوصل إلى خطة استراتيجية لمعالجة الأهداف والأولويات الإنمائية الرئيسية على مدى فترة السنوات الثلاث المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناقشات بشأن دورته البرنامجية المقبلة في أواخر عام ٢٠٠٦. وسيوفر الاستعراض الشامل دليلا توجيهيا له قيمته بالنسبة للبرامج التي يمكن أن يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لها اعتبارا من عام ٢٠٠٨ وما بعده.

٣٢ - وفي هذا الصدد، استضاف الإقليم في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عشر منظمات إقليمية ودولية. وشكلت الزيارة سابقة تم فيها لأول مرة وضع تقرير واستراتيجية عن توكيلاو من جانب بعثة مشتركة بين مؤسسات من الأمم المتحدة، شملت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهيئات إقليمية كأمانة جماعة المحيط الهادئ، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، وأمانة لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ، ومجلس التقييم التربوي في جنوب المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، ومشروع برايد لجامعة جنوب المحيط الهادئ. ومن المعتزم أن يتم في وقت من الأوقات في بداية الشطر الأول من عام ٢٠٠٧ صدور مشروع لاستراتيجية لعمل الوكالات النشطة في توكيلاو، تغطي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، تشترك في إعدادها الأمم المتحدة ومجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ لمناقشته بصورة أولية. ومن المؤمل أن تمكن هذه الاستراتيجية توكيلاو لتجنب التعامل مع البرامج الإنمائية لتوكيلاو بمعزل عن بعضها بعضا.

٣٣ - وفي دورة البرنامج القطري السابقة ١٩٩٨-٢٠٠٢، أسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا من مكتبه في آبيا في تعزيز قدرات الإقليم الاجتماعية والاقتصادية في الوقت الذي يتحرك فيه الإقليم صوب المزيد من الحكم الذاتي والاعتماد على الذات. ومن العلامات البارزة في العلاقة بين الصندوق وتوكيلاو إقامة أول وصلة هاتفية في الإقليم عام ١٩٩٧، وبناء الحواجز البحرية بعد أحد الأعاصير، والدعم المبكر والمستمر المقدم من البرنامج إلى مشروع بيت توكيلاو الحديث.

٣٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، قامت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حين رافقت بعثة الأمم المتحدة الزائرة إلى توكيلاو، بعرض البرنامج القطري الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بتوكيلاو للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، الرامي إلى استثمار ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ دولار في كل عام من فترة الأعوام الخمسة القادمة، وسيركز البرنامج مرة أخرى على تقديم الدعم إلى مشروع البيت الحديث، مع تقديم المساعدة، على شكل منح، في مجالات شؤون الحكم والتنمية البشرية المستدامة، والحد من خطر الكوارث، والطاقة، والبيئة. وفي إطار شؤون الحكم، سيستمر تقديم الدعم لبناء القدرات والتدريب في القطاع العام والنهوض بمسائل المساواة بين الجنسين في عملية التنمية. وسينصب الاهتمام على دعم عملية إنهاء الاستعمار وإجراء الاستفتاء. وفي إطار التنمية البشرية المستدامة، سيواصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم للنظم الاجتماعية والاقتصادية التي قدمت الدعم لإنشاء أول إدارة في توكيلاو للتنمية الاقتصادية والبيئة، ولمشاريع إنمائية، من قبيل المشاريع القروية الصغرى للنساء، ومشاريع تدريب الشباب على اكتساب المهارات؛ وإجراء تقييم شامل لحالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزر المرجانية، ومشاريع الإدارة البيئية التي تشمل الحد من الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري عن طريق بناء وحدات للطاقة الشمسية، وتحسين تخزين الوقود، والحماية من الانسكابات النفطية (انظر أيضا الفقرة ٤٢ أدناه).

٣٥ - وفي حين أن توكيلاو لا تستوفي الشروط اللازمة لتلقي التمويل في إطار مرفق البيئة العالمية، نظرا لوضعها كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد دبر موارد خاصة ليتسنى أن تشارك توكيلاو في برامج إقليمية مختارة من برامج مرفق البيئة العالمية، وبخاصة برامج مصائد الأسماك في المحيطات وبرامج الطاقة الإقليمية. وقد عجّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بمشاركة توكيلاو في برنامج المنح الصغيرة المقدمة من مرفق البيئة العالمية، الذي أصبح جاهزا للتنفيذ في نهاية عام ٢٠٠٦. وأشارت ممثلة البرنامج الإنمائي أيضا إلى استعداد البرنامج لمساعدة الإقليم إذا ما طلبت توكيلاو إجراء دراسة لاستعراض الخيارات المتاحة أمامها لتقرير المصير في المستقبل.

٣٦ - وقد استمر العمل أيضا خلال عام ٢٠٠٥ بشأن خطة التنمية الاقتصادية لتوكيلاو. وقد تم التعاقد مع موظف لشغل وظيفة مدير التنمية الاقتصادية والبيئية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ويجري الإعلان الآن عن هذه الوظيفة لتشغل بواسطة التعيين الدائم. ويولي مجلس الحكومة القائمة أولوية عليا لتلك الخطة. وبدأت المناقشات مع عدد من شركاء ومجموعات التنمية المحتملين في عام ٢٠٠٥. وتعكف الإدارة حاليا على التخطيط ''لقمة اقتصادية بشأن توكيلاو'' تُعقد في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٧ على أمل جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين مما من شأنه أن يدعم مبادرات التنمية الاقتصادية على مستوى القرى.

٣٧ - وفيما يتعلق بالمصائد التجارية للأسماك، فإن توكيلاو، بمقتضى معاهدة عام ١٩٨٧ لمصائد الأسماك المبرمة بين حكومات جزر المحيط الهادئ وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، تحصل على رسوم تدفعها سفن الولايات المتحدة التي تقوم بالصيد في منطقتها الاقتصادية الخالصة. وقد حصلت توكيلاو من رسوم الصيد على مبلغ قدره ١٧٣ ٣٠٣ دولارا نيوزيلنديا في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

٣٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥ ضرب توكيلاو إعصار بقوة ٥ درجات (إعصار برسي)، أحدث دمارا كبيرا في الهياكل الأساسية لتوكيلاو، وألحق خسائر كبيرة بقريتي نوكونونو وفاكاوفو. وبالإضافة إلى المساعدة التي قدمتها نيوزيلندا، تلقت توكيلاو عروضا سخية للمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن حكومتي أستراليا وساموا. وبناء على طلب من منسق الأمم المتحدة المقيم في آبيا، أوفد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية فريقا من الأمم المتحدة لتنسيق أعمال تقييم الاحتياجات المترتبة على الكارثة بعد أسبوع من وقوعها. وأجرى الفريق تقييما للدمار الذي أحدثه الإعصار، وحدد المناطق التي تتطلب مساعدة على سبيل الأولوية من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي. وقد أسهم أيضا في جهود الإغاثة عدد من المنظمات غير الحكومية (منها على سبيل المثال جمعية الصليب الأحمر في ساموا)، فضلا عن الأفراد. وتعتبر الآن إصلاحات الحواجز البحرية ومدها ذات أولوية عليا في جميع القرى الثلاث. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٦ لمشروع جدار البحر ٠٠٠ ٢٠٥ دولار. والعمل جار في إنجاز المشروع حاليا في إطار صيغة وطنية للتنفيذ خصص بموجبها لكل جزيرة مرجانية قسط من المبلغ الإجمالي لإنفاقه على تدعيم جدرانها البحرية.

باء - الخدمات العامة

٣٩ - لم يجر الإبلاغ عن أي تطورات أخرى خلال فترة الاستعراض (انظر الوثيقة A/AC.109/2005/3، الفقرات ٣٢ إلى ٣٤).

جيم – النقل والاتصالات

٤٠ – ليس في توكيلاو مهابط للطائرات، وحتى وقت قريب كان خيارها الرئيسي للنقل هو الذي توفره سفينة واحدة هي MV Tokelau، وهي سفينة بريد ذات قدرة محدودة على نقل البضائع والركاب، وتقوم برحلة كل أسبوعين بين توكيلاو وآبيا، كما توفر خدمات النقل فيما بين الجُزر المرجانية. وخلصت بعثة الأمم المتحدة التي زارت الإقليم في آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى أن عدم وجود خيارات للنقل يمثل واحدة من أكبر العقبات التي تعوق التنمية الاقتصادية في الإقليم، وأوصت بالنظر الجاد في توفير عبَّارة تُخصص للنقل فيما بين الجزر المرجانية وإقامة مهبط للطائرات في إحدى هذه الجزر. ومنذ عام ٢٠٠٣، وفَّرت نيوزيلندا التمويل لزيارات إضافية تقوم بها سفن أكبر حجماً باستئجارها من شركة ساموا للنقل البحري. وقد اكتمل استعراض خدمات النقل البحري، ويُنظر الآن في قيام نيوزيلندا بتوفير سفينة تُبنى لهذا الغرض وتكون ملكيتها لحكومة توكيلاو، وذلك في إطار برنامج نيوزيلندا للمساعدة الإنمائية الرسمية. وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار التي عقدت في فيجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أعرب مدير البرنامج دافيد بايتون عن سروره لأوجه التقدم الكبير المحرز في تحسين خدمات النقل. وتجري أيضا دراسة القيام بتحسينات لمرافق الرسو في كل جزيرة من الجزر المرجانية.

٤١ – وعلى مدى السنوات العشر الماضية، أنفقت استثمارات كبيرة لتيسير الاتصالات بين أبناء توكيلاو فيما بين الجزر، وكذلك مع العالم الخارجي. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٧، افتتحت شركة توكيلاو للاتصالات السلكية واللاسلكية، التي تقدم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية وتبلغ قيمتها أربعة ملايين دولار نيوزيلندي. ولدى توكيلاو أيضا موقع على الشبكة العالمية عنوانه (http://www.dot.tk)، وتم تشغيله في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ويوفر بالمجان ومقابل رسوم نطاقات متخصصة (dot.tk) لإقامة صفحات على الشبكة العالمية. والموقع هو نتيجة لإبرام اتفاق لمنح التراخيص التجارية بين الشركة وشركة خاصة، هي شركة .Taloha Inc. ويعتقد أن الشركة ستُدر عائدات على الإقليم دون أن يتطلب ذلك من شركة توكيلاو أي نفقات رأسمالية[٣].

٤٢ – وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، افتتحت محطات إذاعة تعمل بالتضمين الترددي (FM) في كل جزيرة من الجزر المرجانية الثلاث بتمويل من الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية. وبالرغم من أن تلك المحطات تعمل في الوقت الراهن بشكل مستقل، فهناك خطط لربطها مرة على الأقل كل أسبوع لتقديم برنامج وطني. والنظر جار في هذا الأمر في إطار مشروع للنهوض

(٣) نشرة صحفية عنوانها ”History in the Making“ (شباط/فبراير ٢٠٠٢)، ومعلومات محالة من مدير توكيلاو.

بوسائط الإعلام تموله اليونسكو. وتعتبر محطات الإذاعة الجديدة وسيلة ممتازة للحفاظ على التراث الثقافي للإقليم، ولتيسير الاتصال والشفافية فيما يتعلق بالمسائل المجتمعية واتخاذ القرارات، نظرا لأنها تبث الاجتماعات التي يعقدها مجلس الشيوخ في كل من الجزر المرجانية.

٤٣ - وفي عام ٢٠٠٤، مول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعراضا شاملا للاتصالات السلكية واللاسلكية، وحفز على إجراء عدد من الإصلاحات في شركة توكيلاو للاتصالات السلكية واللاسلكية، وعلى دمج مرافق شبكة الإنترنت وخدماتها. وفي عام ٢٠٠٥، أُعد موقع لقانون توكيلاو على الشبكة العالمية، بتمويل من الصندوق الاستئماني للحكم الديمقراطي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويرمي إلى جعل دستور توكيلاو وجميع تشريعاتها متاحة لسكان توكيلاو، وقد أُطلق هذا الموقع في شباط/فبراير عام ٢٠٠٦.

دال - الطاقة الكهربائية

٤٤ - بدأ العمل في عام ٢٠٠١ في شبكة توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بالديزل في الجزر المرجانية الثلاث جميعها تحت رعاية الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية. وقد تكلفت المراحل الأولية للمشروع التي اكتملت عام ٢٠٠٤، حوالي ٢ مليون دولار نيوزيلندي. وفي عام ٢٠٠٥، تم الاتفاق على استكمال هذا المشروع بتكلفة إضافية قدرها مليون دولار نيوزيلندي. والعمل جار الآن. ويحظى مشروع توكيلاو الرامي إلى أن تعتمد بالكامل على الطاقة المستمدة من مصادر الطاقة المتجددة، بدعم من مشروع شبكة الطاقة الشمسية (الفولتا ضوئية) الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتلقى مساهمات من الحكومة ومن فرنسا. ويغطي المشروع ١٥ من الأسر المعيشية في فاكاوفو، وسيتم توسيع نطاقه ليغطي الجزر الثلاث مما يقلل بدرجة كبيرة الاعتماد على الوقود الأحفوري.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - التعليم

٤٥ - يقضي نظام التعليم الإلزامي في توكيلاو بأن يتاح التعليم الابتدائي والثانوي للجميع. ولما كانت توكيلاو عضوا في جامعة جنوب المحيط الهادئ، فبإمكانها أيضا الاستفادة من نظام التعليم بالاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يعرف باسم شبكة جامعة جنوب المحيط الهادئ (USPNet)، عن طريق محطة ساتلية أنشئت في أتافو. بيد أن انخفاض مستوى النظام التعليمي ما زال يُعد مشكلة، حيث يهاجر كثير من الأسر إلى نيوزيلندا وساموا كيما يتلقى أبناؤها تعليما ذا نوعية أفضل. وفي عام ٢٠٠٢، أجريت دراسة شاملة عن نظام التعليم في توكيلاو. وقدمت نيوزيلندا دعما تقنيا إضافيا بما يتفق والتوصيات الواردة في التقرير. وفي

عام ٢٠٠٦، خصص مبلغ ٠٠٠ ٤٤٥ دولار نيوزيلندي للمنح الدراسية. وفي عام ٢٠٠٤، عُين مستشار أقدم في مجال التعليم، وفي عام ٢٠٠٥ وضعت خطة استراتيجية بالتشاور مع القرى الثلاث.

باء – الصحة

٤٦ – يبلغ متوسط العمر المتوقع ٦٩ عاما[٤]. وفي الإقليم ثلاثة مستشفيات أساسية، أي مستشفى في كل جزيرة مرجانية. بيد أن نقص عدد الأطباء الممارسين والعاملين في مجال الرعاية الصحية العامة المؤهلين، فضلا عن صيانة المنشآت والمعدات، ما زال يمثل مشكلة خطيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ضرورة نقل الحالات الأكثر خطورة إلى ساموا أو نيوزيلندا للعلاج، ترتب نفقات كبيرة على الميزانية الوطنية. ويقوم مستشار للخدمات الصحية مقره في نيوزيلندا بتقديم الدعم إلى مدير الصحة، كما ينسق إسداء المشورة وتقديم المساعدة، بما في ذلك تعيين أطباء لفترة محدودة من الزمن. وأسفر ترتيب جديد مع مجلس الصحة الإقليمي عن تحسينات كبيرة في إدارة إحالات المرضى إلى نيوزيلندا. ويجري الآن تنفيذ برنامج نموذجي لفحص عنق الرحم، كما تم التعاقد مع صيدلاني للمساعدة فيما يتعلق بإمدادات الأدوية والعقاقير. وعُينت مستشارة أقدم في مجال التمريض من أجل رفع المعايير المهنية للتمريض. ووصل الاعتماد المخصص للصحة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ١,١ مليون دولار نيوزيلندي.

٤٧ – وقد أفادت منظمة الصحة العالمية، التي تعد توكيلاو عضوا منتسبا فيها، بأنها ركزت دعمها على أربعة من المجالات الصحية ذات الأولوية (خصصت لها في ميزانية عام ٢٠٠٦ اعتمادا يبلغ ٠٠٠ ١٠٧ دولار)؛ وهي الموارد البشرية للصحة (كتدريب أطباء الأسنان والممرضات)؛ والنهوض بالصحة (كتنظيم حلقات عمل وحملات توعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)؛ والوقاية من الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها (كالاضطلاع بدراسات استقصائية عن عوامل الخطر)؛ والتوعية بمخاطر التدخين من خلال دورات وحلقات عمل ودراسات استقصائية وحملات تنظم لهذا الغرض؛ وتوفير الخبراء التقنيين واللوازم والمعدات. وقد قامت الحاجة إلى برامج التوعية الصحية نتيجة للتغييرات التي طرأت على نمط العيش، وزيادة تفشي الأمراض غير المعدية في توكيلاو[٥].

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في منطقة المحيط الهادئ، ١٩٩٩.

(٥) معلومات مستقاة من منظمة الصحة العالمية، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

جيم – وضع المرأة

٤٨ – لم تحدث أي تطورات جديدة خلال فترة الاستعراض (انظر الوثيقة A/AC.109/2005/3، الفقرة ٤٢).

سادسا – نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٩ – مما يذكر أنه في آب/أغسطس ٢٠٠٢، قامت بعثة موفدة من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بزيارة توكيلاو ونيوزيلندا، بدعوة من حكومة نيوزيلندا وشعب توكيلاو. وكانت هذه هي الزيارة الخامسة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق إلى توكيلاو، أما الأولى فكانت في عام ١٩٧٦. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر تقرير البعثة (A/AC.109/2002/31). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حضر رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار حلقة العمل الخاصة المعنية بالدستور التي انعقدت في أكافو، تلبية للدعوة الموجهة من رئيس حكومة توكيلاو في وقت أسبق من ذلك العام.

٥٠ – وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، وبدعوة من حكومة نيوزيلندا وشعب توكيلاو، حضر الرئيس السابق للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، السفير روبرت أيسي وممثل من إدارة الشؤون السياسية، استفتاء توكيلاو المشار إليه في الفقرة ١٧ أعلاه. وفي حزيران/ يونيه ٢٠٠٦، وعلى غرار السنوات السابقة، شارك رئيس حكومة توكيلاو كولووي أوبريان، ومدير الإقليم آنذاك نيل والتر، في دورة اللجنة الخاصة المعقودة في المقر في نيويورك (انظر الفقرتين ٥٥ و ٥٧ أدناه). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عقدت اللجنة الخاصة الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ في يانوكا، فيجي، واستخدمت فيها توكيلاو كدراسة لحالة إفرادية توضح كيف يمكن للأقاليم الصغيرة أن تواجه تحديات إزالة الاستعمار[٦].

٥١ – ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة توكيلاو في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر A/AC.109/2006/SR.13). وأدلى ببيانات في تلك الجلسة كل من مدير توكيلاو، ورئيس حكومة توكيلاو. وعرض ممثل بابوا غينيا الجديدة،

(٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٢٣ ألف (A/61/23/Add.1).

باسم فيجي وبابوا غينيا الجديدة، مشروع قرار معنون ''مسألة توكيلاو'' (A/AC.109/2006/L.15). واعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت.

باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٢ – استمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة، في جلستها الثانية المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، إلى بيانين أدلى بهما المقرر ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أشارا فيهما إلى التطورات الحاصلة في عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق بتوكيلاو (انظر A/AC.4/61/SR.2).

٥٣ – وفي الجلسة ذاتها، استمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار إلى بيان أدلى به الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة. وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثلا كوبا وسانت لوسيا أيضا ببيانين أشادا فيهما بحكومة نيوزيلندا لتعاونها النموذجي مع اللجنة الخاصة. وأشار الممثلون أيضا إلى القيمة التي تكتسيها البعثات الزائرة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، باعتبار ذلك وسيلة مهمة لنشر المعلومات عن خيارات تلك الأقاليم فيما يتعلق بتقرير المصير. وفي جلستها السابعة المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اعتمدت اللجنة مشروع القرار المعنون ''مسألة توكيلاو''[٧]، بالصيغة التي نقحه بها مقدموه شفويا دون تصويت.

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٤ – في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية العامة دون تصويت، في جلستها العامة ٧٩، بناء على توصية اللجنة الرابعة، القرار ١٢٧/٦١ بشأن مسألة توكيلاو. وفي التاريخ ذاته، اعتمدت أيضا القرار ١٣٠/٦١ المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي تشير الفقرات من ٦ إلى ٩ منه إلى توكيلاو.

سابعا – مركز الإقليم مستقبلا

ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٥ – أثناء الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تكلم نيل وولتر، مدير توكيلاو آنذاك أمام اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، فقال إن من المدهش

(٧) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/61/23، الفصل الثاني عشر، مشروع القرار الخامس).

والمخيب للأمل ألا تتمكن توكيلاو من جمع العدد الكافي من الأصوات لإقرار استفتاء شباط/فبراير للتحول إلى إقليم يتمتع بحكم ذاتي في إطار علاقة ارتباط حر مع نيوزيلندا (انظر A/AC.109/2006/SR.13). فقد ظلت على مدار ثلاثة عقود تطور باطراد قدراتها على حكم نفسها بنفسها، وتضع نظمها السياسية والإدارية والقضائية، وتطور كذلك قدرتها على التحكم تماما في ميزانيتها. وقد ظلت لفترة طويلة من الزمن تدير شؤونها بنفسها بموجب سلطة فوضها لها المدير، وبمساهمة من نيوزيلندا التي أصبحت تركز على نحو متزايد على الاضطلاع بدور البلد الداعم لها. ثم أن هناك قدر كبير من العمل أنفق في صياغة مشروع دستور ومشروع معاهدة للارتباط الحر يعكسان الشراكة المتكافئة التي تبلورت بين توكيلاو ونيوزيلندا. وقال إن النصين حظيا كلاهما بموافقة مجلس الفونا العام ومجلس وزراء نيوزيلندا، وهما إذا ما اعتمدهما ومتى اعتمدهما توكيلاو، سيكرسان لفترة طويلة كل من حقها في تقرير المصير والتزام نيوزيلندا بمدها بالدعم والمساعدة. وأكد المدير أيضا أن حكومة بلده أيدت بعد الاستفتاء طلب مجلس وزراء الحكومة الحالية لتوكيلاو إبقاء ''برنامج الاستفتاء'' على الطاولة. ولاحظ أيضا أن نيوزيلندا ستواصل من ناحيتها احترام حق توكيلاو في تحديد وجهة ووتيرة التغيير السياسي.

٥٦ - وتحدثت ممثلة نيوزيلندا أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في جلستها الثانية المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (انظر A/C.4/61/SR.2)، فقالت إنه بالرغم من ارتفاع نسبة المشاركة في الاستفتاء الذي جرى من ١١ إلى ١٥ شباط/فبراير لتقرير ما إن كانت توكيلاو تريد حكما ذاتيا في إطار ارتباط حر مع نيوزيلندا إلى ٩٥ في المائة، فإن الأصوات المؤيدة كانت أقل بنسبة ضئيلة من أغلبية الثلثين المطلوبة، حيث بلغت ٦٠ في المائة. ولئن منيت القيادة السياسية لتوكيلاو بخيبة أمل من هذه النتيجة، فإنها لا تزال كلها ملتزمة بهدف الحكم الذاتي. ومنذ إجراء الاستفتاء، عقد مجلس وزراء توكيلاو للحكومة القائمة اجتماعات مع مجالس القرى الثلاث ومجلس الفونو العام للنظر في نتيجة الاستفتاء وتقرير المسار الذي ستتخذه توكيلاو مستقبلا. وقالت أيضا إن توكيلاو أعلنت في الآونة الأخيرة اعتزامها إجراء استفتاء ثان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأشارت إلى أن نيوزيلندا ستواصل التعاون مع شعب توكيلاو على السير في هذا الدرب، وأعربت عن تقديرها للجنة الخاصة لما تقدمه من دعم في هذا الصدد.

باء - موقف شعب توكيلاو

٥٧ - في الجلسة الثالثة عشرة للجنة الخاصة المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أشار كولووي أوبريان، رئيس حكومة توكيلاو إلى أنه منذ استفتاء شباط/فبراير ٢٠٠٦، فكر

سكان توكيلاو في نتيجة التصويت وأعادوا تنظيم صفوفهم (انظر A/AC.109/2006/SR.13). وبعد عدة اجتماعات، قرر مجلس الفونو العام مواصلة العمل من أجل الحكم الذاتي في إطار الارتباط الحر مع نيوزيلندا، وقرر أن يحدد في آب/ أغسطس موعدا لاستفتاء جديد. وقال أيضا إن علاقة توكيلاو مع نيوزيلندا ظلت متينة، ولاحظ أن الجانبين يتفاوضان بشأن شروط ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، وبشأن التحسينات المزمع إدخالها في مجالات الصحة، والتعليم، والنقل، وتنمية القرى. وقال إن تحسين الاتصالات والنقل من شأنه أن يدعم توكيلاو داخليا، ويعزز كذلك صلتها بالعالم الخارجي. وأعرب عن أمله في ألا يسجل بعد تقدم توكيلاو نحو الحكم الذاتي تراجع في التوجيه والدعم المقدم إليها من الأمم المتحدة واللجنة الخاصة.

٥٨ - وعلى النحو المشار إليه من قبل، فإن توكيلاو استخدمت في الحلقة الدراسية التي عقدتها اللجنة الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في يانوكا، فيجي، باعتبارها حالة افرادية تقيم الدليل على أن الأقاليم الصغيرة يمكنها التصدي لتحديات إزالة الاستعمار. وكان رئيس الحكومة كولووي أوبريان قد أبلغ رسميا في تلك الحلقة اللجنة الخاصة بأن مجلس الفونو العام اتخذ قرارا بتوافق الآراء في آب/أغسطس ٢٠٠٦ بعقد استفتاء ثان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بشأن تقرير المصير. وقال أيضا إنه تم الاتفاق على مواعيد الأنشطة التي سيتم القيام بها وصولا إلى تنظيم الاستفتاء. وسيتم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ تدريب فريق من كل قرية على المسائل المتصلة بخيارات تقرير المصير، والبرنامج وتفاصيل أخرى لضمان استمرار تدفق وتوافر المعلومات بشأن تقرير المصير في القرى لجميع المؤسسات، بما فيها المنظمات غير الحكومية وأفراد المجتمع المحلي.

٥٩ - وأجمل رئيس الحكومة المسائل التي لا تزال مطروحة على بساط البحث من وجهة نظر توكيلاو في عملية إنهاء الاستعمار، فقال إن العمل متواصل في الداخل بشأن إدارة القرى وتعزيز الوحدة على مستوى الحكومة الوطنية. أما في الخارج، فإن الأوضاع المادية للاتصالات لا تزال أبرز المسائل وأكثرها إثارة للتعليقات. وقال إن ترسيم الحدود البحرية وتطبيع العلاقات مع ساموا مسألتان هامتان فيما يتعلق بكل من الحكم وبتحسين إدارة منطقة توكيلاو الاقتصادية الخالصة.